

فصلنامه تحقیقات جدید علوم انسانی

Human Sciences Research Journal

دوره چهارم، شماره ۲۸، تابستان ۱۳۹۹، صص ۱۹۱-۲۰۳

New Period 4, No 28, 2020, P 191-203

ISSN (2476-7018)

شماره شاپا (۲۴۷۶-۷۰۱۸)

التنافس الامريكي - الصيني على الطاقة في افريقيا

أعداد الاستاذ المساعد الدكتور أخلاص قاسم نافل السعدى

جامعة النهرين، كلية العلوم السياسية، قسم العلاقات الاقتصادية الدولية

الملخص بالعربي

تعد القارة الأفريقية واحدة من المناطق التي تتمتع بكميات هائلة من احتياطات الطاقة غير المتجددة كالنفط والغاز الطبيعي وغيرها من المعادن الأخرى، فضلا عن مصادر الطاقة المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الخ، وقد استحوذت العديد من الدول الكبرى منذ فترة طويلة على مصادر الطاقة الإفريقية لاسيما مع ما تتميز به القارة من اطلالة على المحيطات والمضايق والتي تزيد من أهمية نقل الطاقة إلى مناطق مختلفه من العالم، وكم تشكل القارة الإفريقية مخزونا هائلا للثروة الزراعية والحيوانية والاحجار النفيسة، فهي بذلك تعد ثروة اقتصادية كبيرة تسهم في التأثير عالميا في الجانب السياسي والاقتصادي والامن.

أصبحت إفريقيا محل اهتمام القوى الدولية لأسباب عدة يأتي في مقدمتها توافر الموارد الطبيعية الاستراتيجية وخصوصا النفط اهتمام اختلطت فيه مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة لتجعل من إفريقيا ساحة للتنافس مرة أخرى، خاصة أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة. وقد ارتكزت سياسة هذه القوى على التنافس من أجل السيطرة على النفط وحماية الإمدادات من موارد الطاقة الإفريقية التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة جزءا من المخزون الاستراتيجي الذي تعتمد عليه هذه القوى، في تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنموية، خاصة وأن هذه الدول بدأت البحث عن مناطق نفوذ بديلة، نتيجة لدخول منطقة الشرق الأوسط في دوامة صراعات.



Abstract

The African continent is one of the regions that enjoys huge amounts of non-renewable energy reserves such as oil, natural gas and other minerals, as well as renewable energy sources, etc. Many major countries have long acquired African energy sources, especially with the continent's unique view of the oceans and straits, which increases the importance of transporting energy to different regions of the world. It is considered a great economic wealth that contributes to influencing the global political, economic and security aspects especially solar and wind energy, etc.

Africa has become the focus of international powers' attention for several reasons, foremost of which is the availability of strategic natural resources, especially oil, in which the interests of the great powers have mixed with the interests of the rising powers to make Africa an arena for competition again, especially since most of them face a situation of dependence on imports to provide energy. Research importance: The importance of research stems from highlighting the importance of the African continent at the global level, and how oil has become one of the most important determinants of making these countries' foreign policy towards Africa at a time when competition is raging between the major powers and those rising to control African oil sources. Research problematic: The research problem stems from a basic question, which is what are the indications of the US-Chinese competition for oil in the African continent? What is the nature of this rivalry?

مقدمة

تعد القارة الأفريقية واحدة من المناطق التي تتمتع بكميات هائلة من احتياطات الطاقة غير المتجددة كالنفط والغاز الطبيعي وغيرها من المعادن الأخرى، فضلا عن مصادر الطاقة المتجددة لاسيما الطاقة الشمسية وطاقة الرياح الخ، وقد استحوذت العديد من الدول الكبرى منذ فترة طويلة على مصادر الطاقة الإفريقية لاسيما مع ما تتميز به القارة من اطلالة على المحيطات والمضايق والتي تزيد من أهمية نقل الطاقة إلى مناطق مختلفة من العالم، وكم تشكل القارة الأفريقية مخزونا هائلا للثروة الزراعية والحيوانية والاحجار النفيسة، فهي بذلك تعد ثروة اقتصادية كبيرة تسهم في التأثير عالميا في الجانب السياسي والاقتصادي والامن.

أصبحت إفريقيا محل اهتمام القوى الدولية لأسباب عدة يأتي في مقدمتها توافر الموارد الطبيعية الاستراتيجية وخصوصا النفط اهتمام اختلطت فيه مصالح القوى العظمى مع مصالح القوى الصاعدة لتجعل من إفريقيا ساحة للتنافس مرة أخرى، خاصة أن معظمها يواجه موقف الاعتماد على الواردات لتوفير الاحتياجات من الطاقة. وقد ارتكزت سياسة هذه القوى على التنافس من أجل السيطرة على النفط وحماية الإمدادات من موارد الطاقة الإفريقية التي أصبحت خلال السنوات الأخيرة جزءا من المخزون الاستراتيجي الذي تعتمد عليه هذه القوى، في تأمين احتياجاتها الاستهلاكية والتنمية، خاصة وأن هذه الدول بدأت البحث عن مناطق نفوذ بديلة، نتيجة لدخول منطقة الشرق الأوسط في دوامة صراعات.



اهمية البحث:

تتبع أهمية البحث في إبراز أهمية القارة الأفريقية على المستوى العالمي، وكيف أصبح النفط أحد أهم محددات صنع السياسة الخارجية لهذه الدول إزاء إفريقيا في وقت تحتدم فيه المنافسة بين القوى الكبرى وتلك الصاعدة للسيطرة على منابع النفط الإفريقية .

اشكالية البحث:

تتعلق اشكالية البحث من تساؤل اساسي وهو ما هي دلالات التنافس الأمريكي -الصيني على النفط في القارة الإفريقية؟ وما طبيعة هذا التنافس؟

فرضية البحث:

تتبع فرضية من رؤيته مفادها " هنالك تنافس متصاعد بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين على مصادر الطاقة في القارة الإفريقية وهذا التنافس يتسم بطابع الهدوء والشمولية وحدوده القارية.

أهداف البحث:

١. توضيح الأهمية الاقتصادية والاستراتيجية لإفريقيا
٢. معرفة أبعاد التنافس الأمريكي - الصيني في إفريقيا
٣. الآفاق المستقبلية للتنافس الأمريكي - الصيني في إفريقيا

منهجية البحث:

تم اعتماد المنهج الوصفي التحليلي لتوصيف وتحليل الاستراتيجيات الأمريكية - الصينية في إفريقيا.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاور، فضلا عن مقدمته وخاتمته، تناول المحور الاول اهمية افريقيا الاقتصادية والسياسية والاستراتيجية، اما المحور الثاني تناول بالبحث طبيعة التنافس الأمريكي - الصيني في إفريقيا، في حين جاء المحور الثالث والآخر برسم مشاهد مستقبلية للتنافس الأمريكي - الصيني في إفريقيا.

المحور الاول: أهمية إفريقيا

تتميز قارة إفريقيا بمكانة دولية على الصعيد الاستراتيجي، لما تمتلكه من موارد وثروات معدنية متنوعة فضلا عن موقعها الجيوستراتيجي، وقد زادت أهميتها بعد اكتشاف النفط، والغاز، واليورانيوم، وبكميات ضخمة، وهو ما يبحث عنه العالم الصناعي مع رخص تكاليف استخراجها.

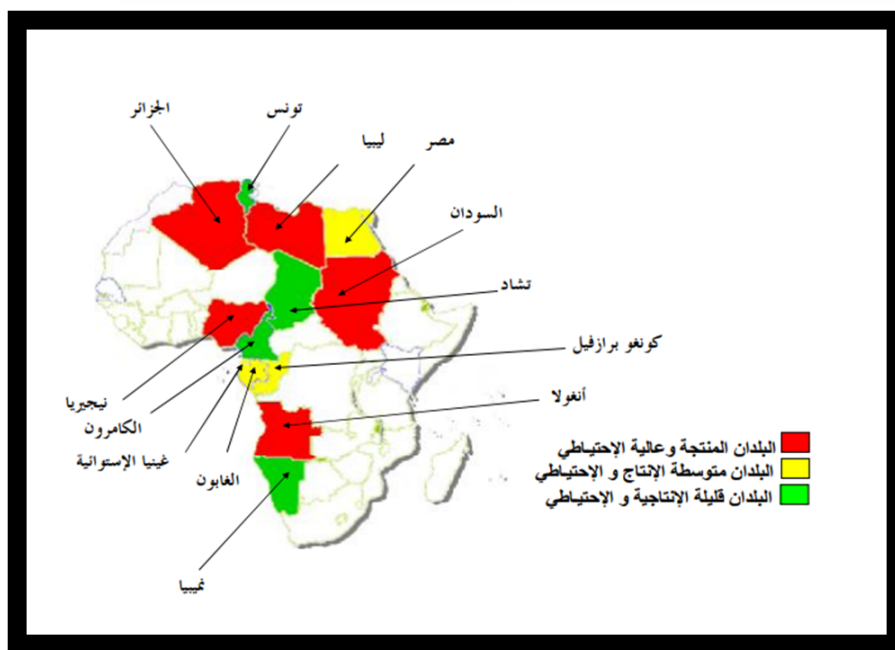


١. الأهمية الاقتصادية

تمتلك الدول الأفريقية مخزونات استراتيجية هائلة من مصادر الطاقة وخاصة النفط والغاز ومعادن متنوعة أخرى، فضلا عن الطاقة البديلة وهو ما يغري الدول الصناعية لتوسيع علاقاتها الاقتصادية عن طريق التجارة والاستثمار، خاصة مع زيادة الطلب العالمي على الطاقة وتقلص الانتاج في مناطق عدة. تعمل في افريقيا حاليا ما يقارب (٥٠٠) شركة نفطية، وفي عام ١٩٨٠ كان الاحتياطي النفطي حوالي ٥٧ مليار برميل ووصل الى ١٢٨ مليار برميل عام ٢٠١٥، فضلا عن ان هناك ما يقدر ب ١٠٠ مليار برميل بعيدا عن الشواطئ الأفريقية في انتظار ان يتم اكتشافها، كذلك تمتلك افريقيا كميات كبيرة من الغاز الطبيعي الذي ازدادت أهميته بعد أن تزايد الاقبال العالمي عليه وقدرت الاحتياطات من الغاز الطبيعي بحوالي ٧,١٤ تريليون م^٣ في عام ٢٠١٥^١. وتضم افريقيا قائمة طويلة من البلدان المنتجة للنفط والغاز، اولهما شمال إفريقيا حيث يضم عضوين في الأوبك، هما ليبيا والجزائر، ويقدر احتياطي ليبيا من النفط بحوالي ٤٠ مليار برميل، وهي تنتج يوميا ١,٦ مليون برميل، بينما يصل إنتاج الجزائر اليومي إلى ١,٣ مليون برميل، وبلغ احتياطيها ١٢,٤ مليار برميل. أما مصر، فيصل إنتاجها اليومي لقراءة ٧٠٠ ألف برميل يوميا، ولديها احتياطي نفطي يقدر ب ٢,٧ مليار برميل وهناك منتجون آخرون للنفط، ولكن من المستوى الضعيف.

أما بالنسبة لمنطقة شرق القارة ووسطها؛ فأبرز دولها المنتجة هي: السودان، التي بدأت تصدير النفط منذ العام ١٩٩٩، تشاد، الكونغو برازافيل والكونغو الديمقراطية، أما منطقة غرب إفريقيا فأبرز المنتجين فيها هم: نيجيريا، توغو، الكاميرون، غينيا الاستوائية، ساحل العاج، غانا، بنين، ساوتومي، وبرنسيب، ويعد إقليم غرب إفريقيا أكثر مناطق إفريقيا الواعدة بالنفط، بعد الاكتشافات الكبيرة في منطقة خليج غينيا، وهي الشريط الساحلي الواقع بين نيجيريا وأنجولا، والتي تشير التقارير إلى انها تعد من أهم الاكتشافات النفطية في العالم خلال السنوات الأخيرة ويستأثر بنحو ٧٠ % من إنتاج النفط الإفريقي، ويصلح مجموع إنتاجها الحالي إلى نحو ٩,٥ مليون برميل يوميا، بما يعادل ١١ % من الإنتاج العالمي، وتأتي نيجيريا في مقدمة دول غرب إفريقيا، فهي الدولة الحادية عشرة من بين أكبر منتجي النفط في العالم، إذ بلغ إنتاجها ٣ ملايين برميل يوميا عام ٢٠٠٨، كما تبلغ الاحتياطات النفطية ٢,٣٥ مليار برميل^٢.

وتعد الولايات المتحدة أكبر مستورد للنفط النيجيري، حيث تستورد وحدها ما بين ٤٠ - ٥٠ % من إنتاج نيجيريا من النفط الخام، كما تأتي نيجيريا في الترتيب الخامس كأكبر مصدر للنفط الخام إلى الولايات المتحدة، أما باقي إنتاج نيجيريا من النفط الخام فيذهب إلى بعض الدول الأوروبية والآسيوية، بالإضافة إلى البرازيل وجنوب إفريقيا، وغيرها^٣.



وتأتى عدة أسباب هامة تكمن وراء تهافت الدول على النفط الإفريقي أهمها ما يلي:

– أن النفط الإفريقي يتميز بتعدد أنواعه، حيث يوجد نحو ٤٠ نوعاً من خام النفط في القارة، كما تتسم معظم هذه الأنواع بوجودها الفائقة، نظراً لانخفاض نسبة الكبريت فيها التي تقلل من تكلفه عملية التكرير، وخفّة وزنها، واحتوائها على نسب أكبر من الغاز والبنزين.

– ارتفاع جودة الخام الإفريقي على نظيره بالخليج العربي لأنه من النوعية الخفيفة المتناسبة مع مواصفات المصافي الحديثة ويساعد الدول المستهلكة على الالتزام بالتشريعات البيئية.

– الاستفادة من اختلاف شروط الاتفاقيات النفطية، ففي الشرق الأوسط مثلاً، تنتج الشركات الوطنية النفط وتبيعه للمستهلك الأجنبي. أما في خليج غينيا، فالشركات الأجنبية تنتج وتضخ البترول وتبيعه لنفسها وفقاً للاتفاقيات للمشاركة في الإنتاج وبموجبها تحصل الشركات الأجنبية على امتياز للتنقيب بشرط تحملها للنفقات، ثم تتقاسم العوائد مع الحكومة بعد خصم التكاليف، وهو ترتيب يتناسب مع الإمكانيات الفقيرة للدول الإفريقية، تحقق معه الشركات أرباحاً هائلة.

– قرب البترول الإفريقي من سوق الاستهلاك في أوروبا وأمريكا، إذ أن الساحل الغربي لإفريقيا على مسافة قريبة نسبياً من الساحل الشرقي للولايات المتحدة، مما يخفف من تكاليف النقل، خاصة إذا أخذنا في الاعتبار الأوضاع السياسية القلقة في الشرق الأوسط، وإمكانية تعطل خطوط نقل النفط عبر قناة السويس^٤.



٢. الأهمية السياسية والاستراتيجية

المعروف ان اكثر الانظمة السياسية للدول الأفريقية انظمة فردية وفسادة وغالبا ما تتعامل بقسوة مع رعاياها، لذلك تعاني هذه الشعوب من انتهاكات لحقوق الانسان سواء من الحكومات أو من اطراف مسلحة أخرى، ويترتب على ذلك عدم الاستقرار السياسي، بسبب تزايد الارهاب والعنف في القارة وهشاشة البنى السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي ساعدت على تكاثر الجماعات المسلحة الارهابية واتساع قدراتها، وبالتالي عدت مكافحة الارهاب من الاسباب المهمة للتركيز على افريقيا وفي اعلان للاستخبارات الامريكية " ان تحسين الأمن الافريقي هو تعزيز مصالح الولايات المتحدة وخفض مصادر الارهاب ضد الولايات المتحدة الأمريكية "، فضلا عن الأنشطة السلبية للدول المتنافسة في افريقيا التي تقف وراء انتشار الأسلحة وتدهور البيئة الانسانية وغيرها، كالصين وروسيا والولايات المتحدة، وبذلك اكتسبت افريقيا أهمية كبيرة في الأمن القومي الأمريكي والامن الصيني وبقية الدول التي تتنافس فيها، مما جعلها من الأولويات المقدمة لمصالح الدول الكبرى^٥.

كل ذلك يقدم ذريعة للدول الكبرى للتدخل والحصول على موطئ قدم تحت مسميات الحفاظ على حقوق الانسان ونشر الديمقراطية.

من جانب اخر فان هذه الانظمة الفاسدة توفر ارض خصبة للاستثمار، لذلك تتسابق الشركات والدول للتعامل معها للحصول على موطئ قدم بل اكثر من ذلك شراء الأصول والاراضي والمنشآت والمصانع والعقارات، وقد اصبح للدول الافريقية سياسيا ثقل كبير في اغلب المنتديات والمؤسسات والمحافل الدولية لما تمتلكه من قدرة تصويتية قائمة على العدد الكبير للدول الافريقية من جهة ولتقارب تصورات وتوجهات انظمتها السياسية ازاء العديد من القضايا الإقليمية والدولية خصوصا بعد نجاحها في تشكيل اطار سياسي تكاملي هو الاتحاد الافريقي يسهم في تحويل قرارات ورؤى دولها إلى رأى وتصور موحد أو متقارب^٦.

يتبين مما سبق أهمية قارة افريقيا كونها تعد خزاناً كبيراً من موارد الطاقة (النفط والغاز الطبيعي) والمعادن، اضافة الى موقعها الجغرافي المميز في العالم واطلالتها على اربعة محيطات وبحار فضلا عن المضائق التي تعد من البوابات الاستراتيجية في العالم لنقل الطاقة والتجارة وعبور الوحدات العسكرية وغير ذلك، وكذلك تمتلك افريقيا العمالة البشرية المعروفة بالقوة البدنية من الشباب والذي يصل عددهم الى مليار نسمة، وبالتالي يمكن استئجارهم كايدي عاملة رخيصة للصناعة عالمياً، فضلاً عن هذا الحجم السكاني والمساحة الكبيرة تجعل من افريقيا سوق تجارية كبيرة تسعى الدول الصناعية للتنافس عليها حتى على مستوى الاسواق المحلية الصغيرة داخل افريقيا.



المحور الثاني التنافس الامريكى - الصينى فى افريقيا

١. استراتيجية الولايات المتحدة الأمريكية فى افريقيا

بدأ الاهتمام الأمريكى بالقارة الإفريقية خلال عقد الستينيات من القرن الماضى بشكل متزامن مع حصول أغلب الدول الإفريقية على الاستقلال، حيث اشار بعض خبراء الاقتصاد فى الولايات المتحدة الأمريكية فى عام ٢٠١١ بان افريقيا هى القاره المشرقة والناشئة وعلى اساس ذلك اصدر البيت الابيض فى عام ٢٠١٢ استراتيجية جديده عمدت فيها إلى تنشيط السياسة الأمريكية فى إفريقيا وتعزيز السيطرة لتأمين مصادر الطاقة الآتية من القارة الأفريقية وتحركت الولايات المتحدة عبر محاور هى:

المحور التجارى من خلال

- دعم الاصلاح الاقتصادى والسياسى فى افريقيا من خلال سياسة المساعدات الأمريكية والعمل بقانون النمو والفرص فى افريقيا الذى وافق عليه الكونغرس فى اطار تحقيق الرؤية الأمريكية الجديدة تجاه افريقيا، ففى عام ١٩٩٧ صدر تقرير اعده فريق مستقل من الخبراء وقد اوصى التقرير بان تكون الولايات المتحدة الأمريكية فى مقدمه الدول الصناعيه الكبرى التى تستفيد من افريقيا وعلى هذا الاساس عملت الادارة الامريكية لادماج افريقيا فى الاقتصاد العالمى الذى يتيح معاملة معفاة من الرسوم الجمركية على الواردات الى الولايات المتحدة الامريكية لكي لا تتخلى عن افريقيا للشركات الصينية.

- دعم الصادرات الأفريقية الى الولايات المتحدة الأمريكية من وجهه نظر المستفيد الافريقى من خلال بعض التشريعات وذلك الى تعميق العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة الأمريكية فقد خلق قانون الفرص والنمو ٣٠٠٠ فرصة عمل فى هذه البلدان.

- العمل على تشجيع الدول الأفريقية انتهاز سياسات اقتصادية صحيحة لغرض خلق علاقات تجارية واقتصادية و استثمارية ناجحة مع الولايات المتحدة الأمريكية لتحفيز النمو الاقتصادى والتجارى والاستثمار.

- تنسيق مراكز الاستثمار مع الشركات الأمريكية القادمة من و الى افريقيا و تعمل على دعم الشركات الأفريقية المصدرة للولايات المتحدة الأمريكية فضلا عن الخدمات التى تقدمها وهو ما يعكس حصّة الشركات الأمريكية الفوز بالأسواق فى انحاء القاره جميعا، فقد قامت الوكالات التجارية الفدرالية بالكثير من الأنشطة والاعمال فى افريقيا بهدف مساعدة المزيد من الشركات الأمريكية للاستفادة من تنمية الصادرات وفرص الاستثمار المتاحة فى المنطقة واعتمادها اهداف رئيسية فى افريقيا حيث تزايد الصادرات الأمريكية الى الدول الأفريقية مع تقليص فى العجز التجارى وقد وصلت تجارة البضائع الأمريكية الى حوالى ٢٢ مليون دولار فى عام ٢٠١٦ بينما بلغت ٨ مليار دولار عام ٢٠٠٩.^٧



الجدول المرفق يوضح الصادرات الأمريكية الى افريقيا خلال المدة ٢٠٠٩ - ٢٠١٦

2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	
22	27	38	35	33	33	28	24	الإجمالي

Source : Foreign Trade - U.S. Census Bureau , <http://www.census.gov> ; U.S.- Sub-Saharan Africa Trade and Investment , An Economic Report by the International Trade Administration U.S. Department of Commerce , August 2014 , P 6 .

محور الطاقة

تعد الولايات المتحدة الأمريكية دولة صناعية والمستهلك الأكبر للطاقة في العالم لما تمتلكه من بنى تحتية صناعية لتوليد الكهرباء و صناعة الطائرات والسفن والسيارات وغير ذلك، ويكتسب النفط الأفريقي أهمية استراتيجية كبيرة بالنسبة لأمريكا، حيث بدأت باستيراده منذ خمسينيات القرن الماضي، وقد صدرت العديد من التقارير الرسمية والتحليلات غير الرسمية التي تؤكد هذه الأهمية.

فقد أصدر نائب الرئيس الأمريكي ديك تشيني تقريراً في العام ٢٠٠١ حول السياسة القومية الأمريكية بالنسبة إلى الطاقة أكد فيه أن «أفريقيا ستكون أحد أهم المصادر المتنامية بسرعة من النفط والغاز» كما أكد مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الأفريقية في أن «النفط الأفريقي أصبح مصلحة استراتيجية قومية اقتصادياً وسياسياً وعسكرياً لأمريكا» مما يجعلها في سباق البحث عن مصادر جديدة من الطاقة وأفريقيا هي أحد المناطق الغنية بثروة النفطية المهمة لها والتي تعد في جوانب معينة منها امتداد لمنطقه الخليج العربي ذات الأهمية بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية وتسعى سياسة الولايات المتحدة الأمريكية في مجال الطاقة إلى عدم السماح للمنافسين من الدول الأخرى وروسيا وغيرها للوصول إلى مناطق الطاقة^٨

وبالتالي إن أهمية الطاقة الأفريقية قد أصبحت من أولويات الاقتصاد الأمريكي فهي ترسل الشركات الصغيرة والكبيرة والاستثمارات فضلاً عن سن التشريعات المناسبة التي يضعها الكونغرس الأمريكي لتحديد الأطر القانونية، فضلاً عن تهيئة الخطط الرسمية الدولية من خلال مؤسسات الأمم المتحدة، كذلك تستفيد الولايات المتحدة من الدول الأفريقية في مجال الطاقة من خلال أنها تستورد النفط بأسعار متدنية لتغطية احتياجاتها من استهلاك الطاقة أعاده تصدير المشتقات النفطية على الدول الأفريقية مره أخرى بعد تكبير النفط بما تمتلكه الولايات المتحدة من بنى تحتية.



٢. الاستراتيجية الصينية في إفريقيا

ظاهرياً، يبدو التركيز الاستراتيجي للصين في القارة السمراء على الجوانب الاقتصادية، إلا أن البحث في الجوانب الأخرى والخطوات التي تعمل الصين على تحقيقها يُظهر جوانب وأهدافاً أكثر وأبعد تعمل الصين بها، فالأهداف الاستراتيجية للوجود الصيني في دول القارة المتعددة تتجاوز الجانب الاقتصادي إلى تحقيق أهداف غير معلنة تتعلق بالجوانب السياسية والدبلوماسية على المستويين الإقليمي والدولي.^٩

وتمثل أحد أهم أهداف استراتيجية الصين في القارة الأفريقية بتشكيل أغلبية مناصرة للصين في هيئة الأمم المتحدة، بهدف سدّ الطريق أمام القرارات المناهضة للصين التي يقدّمها الغرب، وبخاصة تلك القرارات التي تخص مجال حقوق الإنسان وقد عملت الصين على استغلال بعض القضايا الأفريقية لتعزيز وجودها على المسرح الدولي، واستغلت الفراغ الدولي الذي بدأت تعيشه القارة الأفريقية بعد تراجع النفوذ الفرنسي، لتطرح نفسها بديل من الغرب بوصفها قوة يمكن لها أن تكون حامية للدول الأفريقية. أمّا الجانب الآخر في مصالح الصين الاستراتيجية فهو أهمية القارة السمراء على رقعة شطرنج التوازنات العالمية مع الولايات المتحدة الأمريكية والإقليمية مع كل من اليابان والهند وهذه ورقة تعمل الصين على استغلالها لتحقيق ذلك؛ فأفريقيا تتميز بموقعها الجغرافي الاستراتيجي في جنوب أوروبا وتمتلك ثروات اقتصادية كبيرة ومتنوعة، إضافة إلى القوة العددية التي تمتلكها في المنظمات العالمية الرسمية.^{١٠}

فالصين أنشأت مصنعاً للسلاح في كل من السودان ومالي وزيمبابوي، وأشرفت على تدريب ١٥٠٠ جندي أفريقي بين عامي ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ وهو ما مثل في نظر الزعماء الصينيين هدفاً استراتيجياً وعمقاً عسكرياً يهدفان إلى حماية الأمن القومي الصيني.

أما بالنسبة إلى التغلغل الاقتصادي الكبير للصين في أفريقيا ويهدف تعزيز استراتيجيتها الأفريقية، اعتمدت السلطات الصينية على عدة وسائل أساسية أبرزها المبادلات التجارية والاستثمارات وتكون الصادرات الصينية الرئيسة من السلع الاستهلاكية، كالمنسوجات والملابس والدراجات النارية، وغيرها وتستورد من أفريقيا النفط الأفريقي أساساً والمعادن المختلفة التي تحتويها، إضافة إلى المنتجات الاستوائية.

في المقابل، تتيح الأسواق الأفريقية فرصاً كبيرة للشركات الصينية في الوقت الذي تُساهم فيه الأنشطة الصينية في أفريقيا في إنعاش النشاط الاقتصادي في القارة، عملت الصين على عقد اتفاقيات تهدف من خلالها إلى تشجيع الاستثمار مع أكثر من عشرين دولة أفريقية؛ فالمستثمرون الصينيون كانوا قد وجدوا في عام ٢٠٠٤ في أكثر من تسعة وأربعين بلداً أفريقياً بمبلغ قُدّر ب ١,٢ مليار دولار، ما سمح لما يزيد على ٨٠٠ شركة من أكبر الشركات الصينية بأن توجد أو أن تجد لها موطئ قدم على الأراضي الأفريقية وتركزت مشاريع الاستثمار الصينية بصورة رئيسة في المشاريع المشتركة: كالتعدين، والنفط، والزراعة، والتصنيع، والتجارة، والاتصالات، والإلكترونيات، والمنسوجات، والنقل، والبناء، والأشغال العامة أمّا الدول التي ركّزت فيها الصين استثماراتها، فهي: جنوب أفريقيا، والجزائر، والسودان، ونيجيريا، وزامبيا، وأنغولا.^{١١}

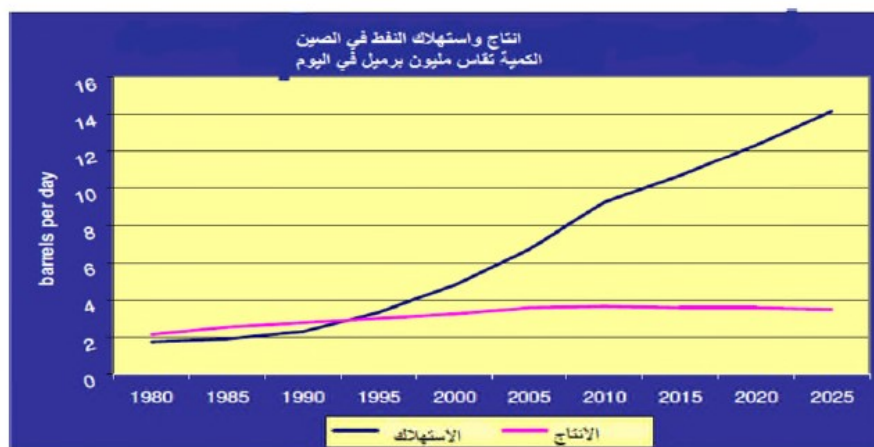


ويمكن أن نُجمل باختصار الجوانب المميزة للاستثمارات الصينية في أفريقيا كما يلي: يتمثل الجانب الأول بأن مصالح الصين في أفريقيا تعتمد بالدرجة الأولى على النفط والموارد الطبيعية، بهدف تنمية النمو الكبير الذي تشهده صناعتها وتغذيته، وتؤكد جهة استثماراتها والمعاملات التجارية وطبيعتها ذلك، الجانب الثاني هو الروابط القوية بين أهداف السياسة الخارجية للحكومة الصينية والاستثمارات الصينية في أفريقيا؛ فالشركات التي تستثمر في القارة تعكس إلى حد كبير مصالح الدولة الصينية؛ وهذه الشركات على عكس الشركات الغربية، فهي إما عامة أو أنها تعتمد في جزء كبير من تمويلها على الحكومة الصينية.

يتمثل الجانب الثالث للاستثمارات الصينية في أفريقيا بالوجود البشري المتزايد للصينيين، بحيث تقوم الشركات الصينية بتجنيد العمال الصينيين في شركاتها العاملة في القارة الأفريقية، أما الجانب الرابع الذي تتميز به الاستثمارات الصينية فيكون في كيفية استخدام الاستثمارات الصينية للعماله الأفريقية؛ فالشركات الصينية لا تراعى أبسط الحقوق العمالية المتمثلة بعقود العمل المجحفه وانخفاض الأجور وأوضاع العمل السيئة فمنذ أن بدأت الصين في انتهاج سياسة الإصلاح، آمنت الاستراتيجية التي تبنتها القيادة الصينية بضرورة البحث عن كل ما يمكن أن يمثل خدمة للاقتصاد الصيني في الداخل، ومصالح الصين على المستوى الخارجي؛ بتأمين مصادر الطاقة والمواد الأولية اللازمة للاقتصاد.

وتعول الصين بدرجة كبيرة على البترول الإفريقي في سد العجز الكبير في إنتاجها من البترول والغاز الطبيعي، وهو ما دفعها إلى الدخول بقوة في السيطرة على بعض مناطق إنتاج البترول في إفريقيا، وذلك عن طريق الحصول على عقود امتياز للتنقيب والإنتاج في أقاليم متعددة من القارة الإفريقية، حيث قامت الشركات الصينية باستثمارات في أنغولا التي هي من منتجي النفط في القارة وثالث نفطها يذهب إلى الصين^{١٢}.

الشكل يوضح انتاج واستهلاك النفط في الصين (١٩٨٠ - ٢٠٢٥)





المحور الثالث: مستقبل التنافس الامريكى - الصينى على الطاقة فى افريقيا

أولاً: تصاعد مستوى التنافس الامريكى - الصينى

يقوم هذا المشهد الاحتمالى على فكره اساسيه قوامها ان مستويات التنافس بين الولايات المتحدة الامريكى والصين حول الطاقة فى افريقيا ستتصاعد اكثر من المستوى الحالى حيث ستفرض متغيرات اساسية وثانوية نفسها بقوة على طبيعة العلاقة التنافسية بين الدولتين وتدفعهم الى مزيد من الجهود المتعلقة بزيادة النفوذ السياسى والاقتصادى والعسكرى لكل منهما فى مناطق حيوية حول العالم ومنها افريقيا استعدادا للاستحقاقات القوه العظمى فى المستقبل متوسط.

وتسعى الصين بالمقابل الى الظهور كقوة عظمى بعد استكمال شروط تلك القوه المتمثلة بقدرات عسكريه كبيره و نمو اقتصادى هائل وتقدم علمى ومعرفى كبير وانتشار لمصالحها فى اكثر بقاع العالم من شركات مختلفه، بالمقابل تسعى الولايات المتحدة فى الوقت نفسه الحفاظ على زياده ريادتها واستمرارها فى قيادة العالم من خلال الاحتفاظ بعناصر القوه.

ثانياً: مشهد ثبات التنافس الامريكى - الصينى

يقوم هذا المشهد الاحتمالى على اساس فكره مركزيه قوامها ان مستويات التنافس بين الولايات المتحدة الامريكى والصين حول مصادر الطاقة فى افريقيا ستستمر كما هى الان وتستبعد هذه الفرضيه تصاعد وتيرة التنافس، فمنطقيا ان استمرار الوضع كما هو عليه اكثر احتماليه من تغييره صعودا ونزولا نظرا لان التغيير يحتاج الى ادخال تغييرات جديده فى معادله غير مضمونه الحدود و عليه فان متغيرات استمرار وتيرة التنافس كما هى الان تفرض نفسها بقوه حول طبيعة التنافس بين الولايات المتحدة الامريكى والصين على الطاقة فى افريقيا.

ثالثاً: مشهد استمرارية التنافس بين الولايات المتحدة الامريكى والصين على الطاقة فى افريقيا

يقوم هذا المشهد على اساس فكره مركزيه قوامها ان مستوى التنافس بين الولايات المتحدة الامريكى والصين حول الطاقة فى افريقيا سوف تستمر وذلك بسبب المتغيرات الجديده التى تظهر على النظام الدولى والتى ستفرض نفسها بقوه ضمن اطار اى عمليه تقييم مستقبلية، وتوجد ما يكفى من العوامل والمعطيات المتصلة بإدارة النظام الدولى فى اطار الامم المتحدة ومجلس الامن والمؤسسات الدوليه المهمه التى تجمع كل من الصين والولايات المتحدة الامريكى كقوة دوليه اخرى فى اطار التصعيد الصراع والتى تؤثر بالنتيجه على السلام والامن والنمو الاقتصادى العالمى.

ان طبيعة التغير الذى يحتاج النظام العالمى يتسم بالسرعه والشمول وبالتالي ستدفع معطيات جديده الى استمرارية الصراع خاصة موجات التغير التى يشهدها العالم الآونة الأخيرة ومنها جائحه فيروس كورونا والتى



تأثرت بها الاقتصادات الدولية و شملت ايضا السياسة والاقتصاد والطاقة والتحالفات والنمو والتسلل حول العلاقات الاجتماعية وبالتالي هذه تترك اثرا مهما على طبيعة المعادلات السياسية والاقتصادية التي تحكم العلاقات والمصالح الدولية

ايضا للتكنولوجيا دور حتمي في مجال تزايد الصراع والتنافس ما بين الصين والولايات المتحدة الأمريكية من خلال التحكم بنسب النمو الاقتصادي من جهة وفرض نوع الطاقة المستقبلية من جهة اخرى اضافته الى دورها في تحقيق عناصر القوى الاكثر تأثيرا من جهة ثالثة. و الملاحظ أن الدراسات الحديثة باتت تشير الى ان الصين تتحدد ابتداء من عام ٢٠٣٠ سوف تكون اكبر دول العالم اقتصاديا الامر الذي يعنى استهلاكها من الطاقة سيكون الاكبر وبالتالي حاجتها الطاقة ستتزايد بشكل كبير وتجد حينها نفسها مضطرة الى الدخول باحتمالات اصعب لتأمين مصادر طاقتها من اماكن مختلفه واولها افريقيا وهذا ما يدفعها الى زياده التنافس ما في ما بينها وبين الولايات المتحدة الأمريكية وغيرها من الدول^{١٣}.

الختام:

أن التوجهات الجديدة لكل من الولايات المتحدة الأمريكية والصين تجاه إفريقيا في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، قد أبرزت تنافسا حقيقيا بين البلدين للسيطرة على نفط القارة تحت ذرائع مختلفة، ويتبدى ذلك التنافس من خلال استخدامهما كافة الأساليب السياسية والعسكرية والدبلوماسية والتجارية، وأيا كانت الأهداف والمصالح الأمريكية -الصينية في القارة الإفريقية، فإن تنافسها بالإضافة إلى دول أخرى كبرى وصاعدة جعل من إفريقيا مسرحا للصراع مرة أخرى، مما أثر سلبا على استقرار دولها، وأدى إلى إطالة أمد الحروب الأهلية واستدامتها.

ويترتب على التنافس الأمريكي - الصيني حول النفط في إفريقيا مسألتين هامتين أولهما، أنه وكما تختلف استراتيجيات الولايات المتحدة عن استراتيجيات الصين وعن استراتيجيات الدول المتنافسة الأخرى، فإن استراتيجيات هذه الدول أيضا تختلف من دولة إفريقية إلى أخرى، وذلك على حسب إمكانيات النفطية وأهميتها بالنسبة لاقتصاديات هذه الدول، وثانيهما أن تسليط الضوء على التنافس الأمريكي -الصيني على النفط في إفريقيا ما هو إلا اختزال وتبسيط لتفاعلات معقدة ومتداخلة في ما بينها ومتشابهة داخل مشهد سياسي واقتصادي إفريقي متنوع.



المصادر:

١. سليم كاطع علي، التنافس الأمريكي - الصيني تجاه قارة أفريقيا بعد الحرب الباردة: السودان انموذجا، عمان: دار أمجد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ٢٠١٨، ص ١٠.
٢. محمد مصطفى جامع، إفريقيا والنفط.. احتياطات ضخمة وصراعات تحركها مطامع دولية
<https://www.noonpost.com/content/34964>
٣. صبحي قنصوه، النفط والسياسة في دلتا النيجر.. صراع لا ينتهي، مجلة قراءات إفريقية، العدد ٤١، ٢٠١٩، ص ٥٥.
٤. خالد حنفي علي، "النفط الأفريقي: بؤرة جديدة للتنافس الدولي"، السياسة الدولية، العدد ١٦٤ (نيسان/أبريل ٢٠٠٦)، ص ٨٩.
٥. جميل مصعب محمود، تطورات السياسة الأمريكية تجاه إفريقيا وانعكاساتها الدولية، الطبعة الأولى، عمان، دار مجدلاوي للنشر والتوزيع، ٢٠٠٦، ص ١٨.
٦. مايكل كليز، الحروب على الموارد: الجغرافيا الجديدة للثروات العالمية، ترجمة عدنان حسين، بيروت، دار الكتاب العربي، ٢٠٠٢، ٢٣٩.
٧. عبد السلام إبراهيم بغدادى، السياسة الأمريكية المعاصرة تجاه إفريقيا، مجلة دراسات استراتيجية، العدد ٢٨، مركز الدراسات الدولية، جامعة بغداد، ٢٠٠٢، ص ٢٦.
٨. خالد التزاني، الانتشار العسكري الأمريكي في أفريقيا: الدوافع والرهانات، مركز دراسات الوحدة العربية
<https://caus.org.lb/ar>.
٩. سمير قط، "الاستراتيجية الاقتصادية الصينية في إفريقيا: فترة ما بعد الحرب الباردة 'قطاع النفط نموذجا'"، رسالة ماجستير في العلوم السياسية والعلاقات الدولية، ٢٠٠٨، ص ١١١.
١٠. عبد الكريم صالح المحسن، "العلاقات الصينية - الإفريقية روابط الجنوب بالجنوب، ٢٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ (والعولمة البديلة"، الحوار المتمدن، العدد ٣٥٥٧.
١١. أيان تايلور، "دبلوماسية الصين النفطية في إفريقيا"، سلسلة دراسات عالمية، العدد ٦٣، ص ٧٣.
١٢. يحيى اليحياوى، الصين في إفريقيا: بين متطلبات الاستثمار ودوافع الاستغلال. مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠١٥.
١٣. حسان صادق حاجم، التنافس الأمريكي - الصيني، المركز الديمقراطي للنشر والتوزيع، برلين - ألمانيا، الطبعة الأولى، ٢٠٢٠، ص ٢١٣ - ٢٢٤.